

استعراض نتائج وخلصات جلسات الإنصات والمساهمات حسب فئات الفاعلين

المنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيون

نقط منهجية

حول جلسات الإنصات

تم التعاطي مع تعددية المنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين عبر إجراء جلسات استماع لممثليها المؤسساتيين والمنتخبين :

- الأجراء؛
- أرباب المقاولات، كبار الفاعلين الاقتصاديين، المقاولات الصغرى والمتوسطة، المقاولات الصغرى جدا والحرفيين؛
- الفاعلين المهنيين بالعالم القروي.

تم إيلاء أهمية خاصة للأنشطة والقطاعات الصاعدة من خلال القيام بزيارات ميدانية.

وعلاوة على ذلك، توصلت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بمساهمات حرة من طرف المنظمات والجمعيات القطاعية.

على العموم، أسفرت جلسات الإنصات للمنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين عن:

- تنظيم 18 لقاء مع الممثلين المؤسساتيين والمنتخبين: النقابات، جامعات الغرف المهنية، الكونفدراليات والجمعيات المهنية؛
- القيام ب10 زيارات لمواقع اقتصادية؛
- تلقي 32 مساهمة (شكلت ما مجموعه 475 صفحة).



نقط منهجية

حول استعراض النتائج

تم التداول مع ممثلي المنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين حول رؤيتهم بخصوص النموذج التنموي. وتناولت اللجنة بعض النقاط الخاصة التي تندرج ضمن نشاط هؤلاء الفاعلين في إطار ورشات عمل مع الخبراء التي تطرقت لمجموعة من القضايا المحددة.

ويرتبط استعراض النتائج هذا بجلسات الإنصات التي مكنت من تحديد محاور التفكير والتوجهات الاستراتيجية للنموذج الجديد: وتم التركيز على الإنشغالات العرضانية التي التقى حولها ممثلي المنظمات المهنية.



التصورات العامة

التقاء ممثلي المنظمات المهنية حول الحصيلة الإيجابية للعقدين الأخيرين من الحكم بصفة عامة.

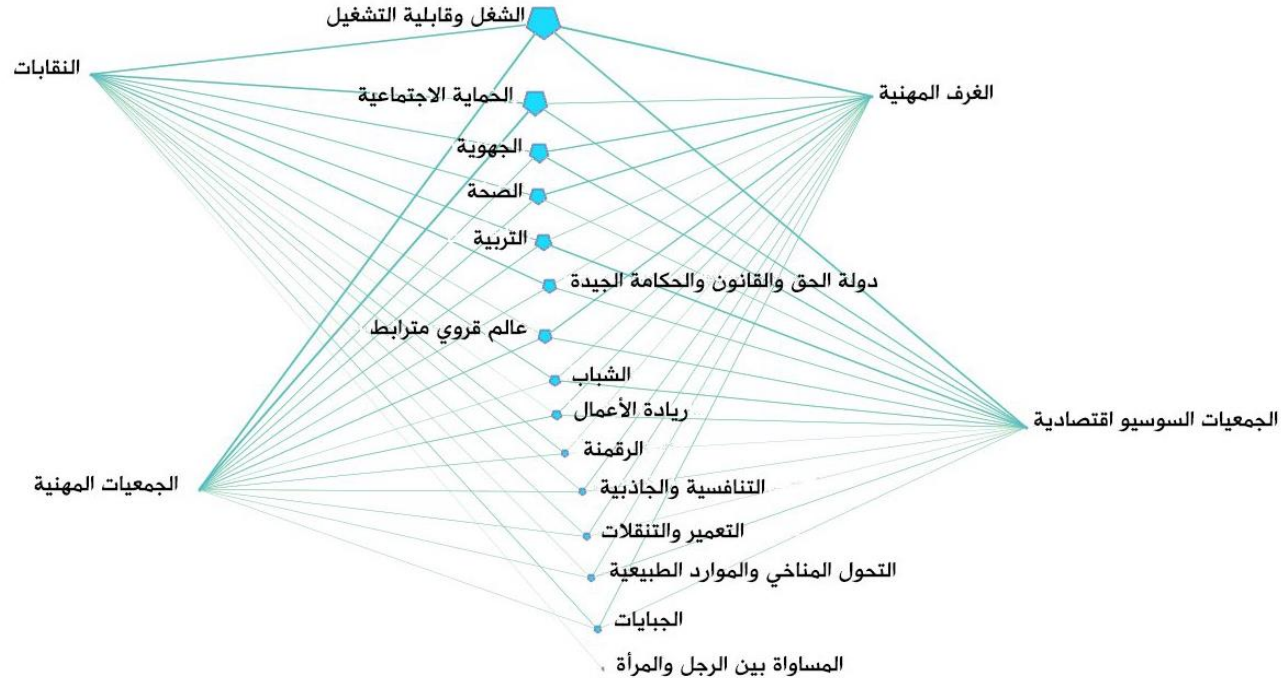
لكن هناك استنتاج متقاسم: بطء وتيرة النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل خلال العقد الأخير وتراجع ثقة المواطنين إزاء المؤسسات وهو ما يشكل مفارقة كبيرة مقارنة مع العقد الأول من الحكم.

التقاء ممثلي المنظمات المهنية حول ضرورة العمل على "بث نفس جديد" و "إعادة التفكير في النموذج التنموي"

بخصوص رؤيتهم حول النموذج التنموي المنشود، ارتكزت مقاربات الفاعلين المهنيين على عالم الشغل كما عبروا عن انشغالات أكثر فئوية وذات طبيعة خاصة. لكن كيفما كان حجم تمثيليتهم ومجال أنشطتهم، فقد أثاروا انشغالات مشتركة تم التعبير عنها بشكل مكثف خلال جلسات الإنصات.



أولويات الفاعلين المهنيين والشركاء الاجتماعيين كما تم التعبير عنها في إطار المساهمات الموجهة إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي



التحليل الشبكي لتواتر ورود المواضيع من خلال مساهمات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين
المصدر: الجامعة الدولية بالرباط، أكتوبر 2020



التقرير العام
وملحقاته

الملخص التركيبي العام

1. بخصوص تنمية الرأس مال البشري

تم تسجيل ملاحظتين تشكلان محل إجماع:

- ضعف جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة والذي ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمأجورين؛
- قلة الكفاءات المؤهلة مما يضعف القدرة على تعبئة كل إمكانات الاقتصاد الوطني؛

هاجس مشترك : عدم فعالية نظام التكوين المهني الحالي وغياب الانفتاح على المقاوله



الملخص التركيبي العام

2. مراجعة نظام الحماية الاجتماعية:

- أنظمة بأداء متباين والتي تركز قطبية عالم الشغل (النقابات)؛
 - وجود عدة قضايا غير واضحة تهم منظومة الشغل (الغرف المهنية)؛
 - استهداف غير ناجع للسكان مما يضعف منظومة الحماية الاجتماعية (أرباب العمل)؛
- اهتمام خاص بالحماية داخل أماكن العمل: قضية الصحة داخل فضاءات العمل بالنسبة للنقابات وقانون الشغل بالنسبة لأرباب العمل.
- توافق بين مجموع الفاعلين من أجل إصلاح شامل لنظام الحماية الاجتماعية، لكن هذه المسألة تم التطرف إليها من منظور الانتماء المهني أكثر من جانبها التضامني (غرف، فيدراليات مهنية)



الملخص التركيبي العام

فيما يخص تسريع وتيرة النمو وخلق الثروات:

- استنتاج مشترك: تنامي القطاع غير المهيكل مع اختلاف حول الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.
- انشغال بخصوص ضعف نجاعة نظام التحفيز وطابعه التمييزي

تطلع مشترك من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني وجعله قادراً على خلق مزيد من القيمة المضافة، من خلال:

1. تطوير البحث والابتكار

- الأنشطة الصاعدة: تحرير الطاقات في مجال الابتكار
- القطاعات التقليدية: الابتكار من أجل تطوير المهن الناشئة (الغرف والفيدراليات المهنية)
- القطاع الفلاحي: ضرورة تعزيز الكفاءات والقدرات في مجال البحث والابتكار (الجمعيات المهنية)

2. تمكين الإنتاج الوطني من خلال وضع علامة المغرب وتوحيد معاييرها

3. مواكبة الفاعلين الصغار على المستوى الوطني والمحلي من أجل الولوج للأسواق وللتموليات (فيدرالية الغرف)



النسخة الكاملة للملخص التركيبي لجلسات الانصات
والمساهمات متوفرة على الرابط التالي:

www.csmd.ma/rapport-ar